الثورة بعد الكارثة التي نزلت بها على يد النظام الاردني ، في حين ان الثاني قد جاء ليكون نوعاً من المراجعة الشاملة لتسع سنوات من العمل الشاق كان النهوض على شتى الأصعدة سمتها العامة .

واذا كان المؤتمر الثالث ، بسبب ظروف انعقاده اساسا ، لم يستطع ان يكون انعطافا في البنية العامة للحركة ، فاننا نستطيع القول ان المؤتمر الرابع قد وضع الحركة على ابواب هذا الانعطاف ، ان لم تكن قد دخلته فعلاً .

لم يستطع المؤتمر الثالث ان يبلور برنامجا سياسيا يحقق التزاوج العملي بين الخط الاستراتيجي لحركة فتح والحركة الوطنية الفلسطينية بعامة ، وبين الخط السياسي المرحلي المستند الى موازين القوى الحالية ، مما خلق نوعا من الشرخ بين نقطتي التزاوج ، وهو ما عبر عن نفسه بالمفاجأة التي حدثت حين توفرت معطيات جديدة في موازين القوى العامة بعد حرب تشرين ١٩٧٣ ، خلقت ضرورات البحث عن الصياغة السياسية لهذه المعطيات ، وذلك رغم الحيوية الفائقة التي تتمتع بها حركة فتح ، والتي تكفلت في النهاية ، وبسرعة نسبية ، بتشكيل هذه الصياغة التي جاءت على هيئة البرنامج المرحلي الذي اقر في الدورة الثالثة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني .

لم يستطع المؤتمر الثالث ان يقدم اضافات فعلية الى بنية النظام الداخلي لحركة فتح ، بحيث تستوعب التطورات التي نشأت بين مرحلتي النشوء والارتقاء ،وهي تطورات لا تقل ، من حيث قيمتها وبما تحمله من ضرورات الانعكاس على البنية العامة للحركة، عن التطورات اللاحقة بعد عام ١٩٧١ !الذي انعقد فيه هذا المؤتمر . وبمعنى آخر فإن المؤتمر الثالث لم يستطع ان يقنّن المناخ الديمقراطي المفتوح الى حدوده القصوى ، والذي يشكل معلماً رئيسياً من معالم حركة فتح ؛ فاستمر هذا المناخ مشرعاً دونما ضوابط تنظيمية محددة وملزمة . فما ان جاء المؤتمر الرابع حتى كانت الحاجة إلى هذه الضوابط تكاد تكون المطلب الرئيسي للحركة من قاعدتها الى قمتها . وقبل كل ذلك وبعده ، فإن المؤتمر الثالث للحركة لم يستطع ان يبلور القانون الرئيسي للبنية الفكرية ، الذي تستمد منه حركة فتح فاعليتها ومبررات وجودها واستمرارها ..هذا القانون الذي يستند على ان حركة فتح تشكل التعبير الارقى في المرحلة الحالية ، مرحلة التحرر الوطني ، عن نقاط التقاطع الموضوعية القائمة بين مجموع فئات وشرائح وطبقات الشعب الفلسطيني ومصلحتها الرئيسية في تحرير الارض الفلسطينية من الاحتلال ؛ هذا القانون الذي يفرض وجود حد ادنى من اللقاء والتعايش بين شتى التيارات الفكرية والسياسية في داخل حركة فتح ، ما دامت تقف جميعاً على أرضية الحق في التحرير والعودة .

يمكن القول اذن ، ان ذلك كله لم يحققه المؤتمر الثالث ، وفي الوقت ذاته يمكن القول الآن ، ودون ان يستند ذلك الى حاجة تعبوية ، ان المؤتمر الرابع لحركة فتح قد حقق كل ذلك ، او انه ـ وهو الاكثر دقة ـ قد وضع الحركة في جو الاستعداد والتأهب لتحقيق ذلك ، بعد ان صاغ لها المبررات والمسوغات على هيئة اساس فكري وسياسي وتنظيمي .

الظاهرة الثانية حيوية فتح : دون مغالاة ، يمكن القول ان نظرة سريعة على حركة الاغلبية الساحقة من القوى والاحزاب والتيارات والاطر السياسية في الوطن العربي ، توضح